كلية التربية

قسم التاريخ

دوق ولينجتون ودوره السياسي في بريطانيا في الفترة (1828-١٨٣٥)

بحث مقدم من الباحثة

نورا ماجد سعد عبد المجيد

ماجستير في إعداد المعلم في الآداب تخصص التاريخ

إشراف

أ.د/ أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية التربية – جامعة عين شمس

ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط

بجامعة عين شمس

أ.م.د/ نعمة حسن محمد البكر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

بكلية الآداب – جامعة عين شمس

القاهرة

٢٠٢٢م

دوق ولينجتون ودوره السياسي في بريطانيا في الفترة (١٨٢٨-١٨٣٥)

- **مقدمة.**
- **تشكيل دوق ولينجتون للحكومة فيما بين شهري يناير ويونيو لعام ١٨٢٨.**
- **دعم دوق ولينجتون لقضية تحرير الكاثوليك والصعوبات الداخلية الأخرى.**
- **السياسة الخارجية لحكومة دوق ولينجتون.**
  - **أولًا: المسألة الشرقية.**
  - **ثانيًا: البرتغال.**
- **سقوط حكومة دوق ولينجتون في نوفمبر لعام ١٨٣٠.**
- **معارضة دوق ولينجتون لمشروع قانون الإصلاح البرلماني في الفترة (١٨٣٠-١٨٣٢) وتراجع شعبيته.**
- **انضمام دوق ولينجتون إلى حكومة روبرت بيل كوزير للخارجية في الفترة (١٨٣٤-١٨٣٥).**
- **الخاتمة.**

- مقدمة:

بوفاة جورج كاننج – أقصر رئيس وزراء بريطاني من حيث الفترة الزمنية التي بدأت منذ منتصف أبريل لعام ١٨٢٧ – في أوائل أغسطس من ذات العام، خالف الملك جورج الرابع – المعروف بتدخلاته السافرة في شؤون الحكم – كل التوقعات؛ ولم يختر دوق ولينجتون لتشكيل الحكومة الجديدة، بل كلف فريدريك روبنسون Frederick Robinson – المُلقب بفيكونت جودريتش Viscount Goderich – بدلًا منه(١). بيد أن هذا الأخير كان يفتقر إلى العديد من المهارات القيادية التي كان يتطلبها منصب رئاسة الوزراء؛ فغاصت حكومته في لجة الفوضى، وسرعان ما شعر الملك بأنها لن تتمكن طويلًا من الوقوف على قدميها. وقد كان الأخير محقًا في ذلك؛ فبحلول منتصف ديسمبر من عام ١٨٢٧، قدَّم فيكونت جودريتش استقالته، وقَبِلَها الملك في الثامن من يناير من العام التالي، ولم يلبث أن أرسل إلى دوق ولينجتون في اليوم التالي يطلب منه تشكيل الحكومة الجديدة(٢).

- تشكيل دوق ولينجتون للحكومة فيما بين شهري يناير ويونيو لعام ١٨٢٨:

وفي الاجتماع الذي دار بين الملك جورج الرابع ودوق ولينجتون في صباح هذا اليوم (التاسع من يناير لعام ١٨٢٨) في قصر وندسور Windsor، سأل الأخير الأول عما إذا كانت لديه أي مطالب محددة بشأن تشكيل الحكومة الجديدة واختيار الوزراء؛ فأجاب الأخير بأن الحكومة المقبلة ينبغي أن تضم مؤيدي ومعارضي التحرر الكاثوليكي على حدٍ سواء، كما ألمح أيضًا إلى ضرورة النظر إلى الوزراء السابقين في حكومتي كلٍ من كاننج وجودريتش للاختيار من بينهم، مسمَّيًا وزراء بعينهم. بيد أنه قد أوضح – مع ذلك – في النهاية أن هذه الرغبات ليست أوامر، وأن للدوق مطلق الحرية في تشكيل الحكومة كما

(1) A. Aspinall, 'The Coalition Ministries of 1827', p.2.
(2) JMrsA, 2 and 14 December 1827, vol. 2, pp. 147–152; Muir, Rory, wellington & waterloo and the fortunes of peace 1814- 1852, op. cit., p. 298.

يرى هو، باستثناء ضمني وحيد؛ ألا وهو الإبقاء على بارون ليندهارست Baron Lyndhurst في منصب اللورد المستشار الأول للملك Lord Chancellor؛ وهو الأمر الذي لم يكن ولينجتون يعترض عليه مطلقًا – إن لم يكن يحبذه –؛ خاصةً وأن هذا الرجل كان هو من شجع الملك في الأساس على العفو عنه واختياره رئيسًا للوزراء[٣].

- **دعم دوق ولينجتون لقضية تحرير الكاثوليك والصعوبات الداخلية الأخرى:**

وفيما يتعلق بمسألة التحرر الكاثوليكي، فقد أكد الملك أنه لا ينبغي على الحكومة أن تتبنى سياسة مؤيدة أو معارضة لها على حدٍ سواء، وأن من يرغب من الوزراء في الإفصاح عن موقفه تجاهها فينبغي عليه أن يقوم بذلك بشخصه وليس بصفته، وأنه إذا كانت الحكومة متخذةً موقفًا صريحًا إزائها لا محالة فيحبذ ألا يكون هذا الموقف متحيزًا لها. وعلى الرغم من أن ولينجتون كان مقتنعًا في قرارة نفسه بأن التحرك الجدّيّ لمعالجة هذه المسألة لا يمكن إرجائه أكثر من ذلك، إلا أنه قد قَبِلَ هذه الشروط دون مناقشة؛ إذ إنه كان يدرك أن إقناع الملك بتغيير آرائه بشأن تلك القضية سيستغرق وقتًا طويلًا، وكان يرى بالتالي أنه من غير الحكمة إضفاء المزيد من الصعوبات إلى تلك القائمة بالفعل عبر المجازفة والمغامرة في مثل هذه المنطقة الوعرة المحفوفة بالمخاطر. وعلى العموم، فقد كان الدوق البريطاني آنذاك سعيدًا للغاية؛ إذ إنه قد أخبر السيدة أربوثنوت Arbuthnot بأن "وضع تلك المسألة (التحرر الكاثوليكي) حتى هذه اللحظة لا يمكن أن يكون أفضل من ذلك"، وأن الملك قد منحه "حرية مطلقة في التصرف في كل شيء"[٤].

وفي ضوء ما سبق، فقد انتهى ولينجتون من تشكيل حكومته في العشرين من يناير؛ إذ عيَّن روبرت بيل Robert Peel وزيرًا للداخلية وزعيمًا لحزب الأغلبية في مجلس العموم، وهنري جولبرن Henry Goulburn وزيرًا للمالية، وإيرل دودلي Earl of

(3) Wellington to Peel, 9 January 1828, WND, vol. 4, pp. 183, 184.
(4) Wellington to Mrs Arbuthnot, 9 January 1828, W&HF, pp. 80, 81; Wellington to Peel, 9 January 1828, WND, vol. 4, pp. 183, 184.

Dudley وزيرًا للخارجية – الذي سرعان ما تم استبداله بإيرل أبردين Earl of Aberdeen في يونيو من عام ١٨٢٨ بعدما استقال من منصبه –، ووليام هوسكيسون William Huskisson وزيرًا لشؤون الحرب والمستعمرات – الذي تم استبداله هو الآخر بسير جورج موراي Sir George Murray في مايو بعدما استقال من منصبه –، وفيكونت ميلفيل Viscount Melville وزيرًا للبحرية، وإيرل باثورست Earl Bathurst رئيسًا للمجلس الخاص، ولورد إلينبورو Lord Ellenborough أمينًا لأختام الملك – الذي تم استبداله أيضًا بإيرل روسلين Earl of Rosslyn في يونيو بعد استقالته –، فيما احتفظ لورد ليندهارست بمنصب اللورد المستشار الأول للملك – كما اشترط الأخير –، واحتفظ ولينجتون لنفسه بمنصب زعيم حزب الأغلبية في مجلس اللوردات إلى جانب رئاسته للوزراء(٥).

وقد كانت قضية التحرر الكاثوليكي هي أولى القضايا التي شغلت حكومة ولينجتون وكانت مثار لغط شديد منذ اللحظة الأولى لوصولها الحكم. إذ ضغط الكاثوليك الرومان بشدة آنذاك على الحكومة من أجل تقليل وإزالة العديد من القيود المفروضة عليهم كمنعهم من حيازة الممتلكات ووراثة الأراضي والمشاركة في الحياة السياسية وتولي مهن ومناصب الطبقتين الوسطى والعليا؛ والتي كانت قد سُنت ضدهم بسبب ولائهم الدنيوي والروحي للبابا وخضوعهم شكليًا لسلطته المدنية والدينية. بيد أن هؤلاء المدافعين عن التحرر لم يكونوا يتوقعون الكثير من ولينجتون بشأن قضيتهم، وكانوا محقين في ذلك؛ إذ جادل رئيس الوزراء البريطاني بشدة ضد التحرر في مجلس اللوردات، ولكن لوحظ أنه قد بنى حججه بالكامل على الصعوبات العملية لإرضاء المطالب الكاثوليكية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مكانة الكنيسة الرسمية للدولة (الكنيسة البروتستانتية)، وهكذا، فيبدو أن ولينجتون لم يكن يعارض التحرر الكاثوليكي معارضةً مطلقة دون قيدٍ أو شرط، بل كان يرغب في

(5) Tout, T. F., An advanced history of Great Britain from the earliest times to the death of Edward VII., (New York, Longmans, Green, 1910), pp. 740–741.

تسوية تلك المسألة بشكلٍ مرضي وعادل وبأقل الخسائر الممكنة؛ والشاهد على ذلك أنه قد طلب بالفعل آنذاك مشورة هنري فيلبوتس Henry Phillpotts – عميد كاتدرائية تشيستر Chester المولع بالجدل –، والذي تصرف بدوره بحذرٍ مثير للإعجاب مستطلعًا آراء العديد من الدوائر الكنسية بشأن تلك القضية دون إعطاء أي تلميح إلى أنه كان يفعل ذلك نيابةً عن رئيس الوزراء. ولكن هذا لم يكن يعني أن ولينجتون كان عاقدًا العزم – بمجرد أن يتولى رئاسة الوزراء – على طرح قضية التحرر الكاثوليكي في أول فرصة تسنح له، بل الأرجح أنه كان يشعر في قرارة نفسه أنه سيضطر قريبًا إلى مواجهة تلك القضية سواء ءَأخذ زمام المبادرة أم لا؛ وهو ما كان يتطلب منه أن يكون مستعدًا جيدًا لهذا الأمر، وذلك بدلًا من معارضة التحرر من حيث المبدأ[٦].

وهكذا، فيبدو أن ولينجتون لم يكن يعارض التحرر الكاثوليكي معارضةً مطلقة دون قيدٍ أو شرط، بل كان يرغب في تسوية تلك المسألة بشكلٍ مرضي وعادل وبأقل الخسائر الممكنة؛ والشاهد على ذلك أنه قد طلب بالفعل آنذاك مشورة هنري فيلبوتس Henry Phillpotts – عميد كاتدرائية تشيستر Chester المولع بالجدل –، والذي تصرف بدوره بحذرٍ مثير للإعجاب مستطلعًا آراء العديد من الدوائر الكنسية بشأن تلك القضية دون إعطاء أي تلميح إلى أنه كان يفعل ذلك نيابةً عن رئيس الوزراء. ولكن هذا لم يكن يعني أن ولينجتون كان عاقدًا العزم – بمجرد أن يتولى رئاسة الوزراء – على طرح قضية التحرر الكاثوليكي في أول فرصة تسنح له، بل الأرجح أنه كان يشعر في قرارة نفسه أنه سيضطر قريبًا إلى مواجهة تلك القضية سواء ءَأخذ زمام المبادرة أم لا؛ وهو ما كان يتطلب منه أن يكون مستعدًا جيدًا لهذا الأمر[٧].

([6]) Muir, Rory, wellington & waterloo and the fortunes of peace 1814- 1852, op. cit., p. 322.

([7]) G.C.B. Davies, Henry Phillpotts Bishop of Exeter, 1778–1869 (London, Published for the Church Historical Society, 1954), pp. 200-202.

هذا، وقد كان ولينجتون مقتنعًا تمام الاقتناع بأن مجلس العموم البريطاني سيرفض تمرير أي تشريعات قسرية إلا كجزءٍ من خطةٍ لمنح التحرر الكاثوليكي. وحتى إذ ما اندلعت الثورة في أيرلندا، فمن المحتمل أن يصر النواب على منح حقوق متساوية للرومان الكاثوليك كجزء من التسوية. ولم تكن هناك إمكانية لحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات عامة على أمل الحصول على مجلس عموم ذي أكثرية بروتستانتية؛ ذلك أن الانتخابات العامة في أيرلندا كانت ستصاحبها – على أقل تقدير – اضطرابات مدنية واسعة النطاق وفقدان لجميع مقاعد المقاطعات البرلمانية تقريبًا، بينما سيكون هناك خطر فادح بإثارة حرب أهلية صريحة في أيرلندا إذا ما قامت الحكومة البريطانية باستجداء واستمالة الرأي العام البروتستانتي بقوة في إنجلترا. أما مجلس اللوردات، فكان قد منع التحرر الكاثوليكي لأكثر من عقدٍ من الزمان، بيد أن الرأي العام البريطاني – الذي تم التعبير عنه من خلال مجلس العموم – استمر في دعم التحرر، وكانت حالة أيرلندا تشير بقوة إلى أن حل هذه القضية لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك. وعليه، فقد كان على الحكومة الإذعان لإرادة الأمة وصياغة سياستها وفقًا لها، عوضًا عن المطالبة بأن يرضخ البرلمان لآراء السلطة التنفيذية(٨).

والواقع أن ولينجتون لم يكن يعتقد أن منح التحرر الكاثوليكي من شأنه أن يحل مشاكل أيرلندا، غير أنه كان يدرك في الوقت ذاته أن كلًا من البرلمان والرأي العام لن يدعما الحكومة في التعامل مع أي أزمة في أيرلندا إلا إذا تم منحه أولًا. وفي هذا الصدد، قال رئيس الوزراء البريطاني: "أعتقد أنه من المشكوك فيه للغاية أن يفضي منح التحرر للرومان الكاثوليك – سواء أتم مع أي احتياطاتٍ أو ضماناتٍ كانت، أو بأي شكلٍ من الأشكال – إلى تهدئة البلاد، أو انقاذنا من الصراع المدني المسلط على أعناقنا كالسيف. ولكن أيًا ما كان رأي الملك ووزرائه في فرص التهدئة التي يمكن أن يوفرها منح التحرر

(8) Muir, Rory, wellington & waterloo and the fortunes of peace 1814- 1852, op. cit., pp. 324, 325.

الكاثوليكي، فمن الواجب على الجميع أن ينظروا إلى الصعوبات التي نواجهها، وأن يمهدوا الطريق للتغلب عليها. يجب علينا إذن أن نسعى إلى استمالة البرلمان والرأي العام إلى تدابيرنا وإجراءاتنا؛ حتى يتسنى لنا إذا ما تورطنا في هذا الصراع أن نلج فيه بدعمٍ من الأغلبية العظمى في البرلمان والشعب البريطاني"[٩].

وقد كانت أولى العقبات التي واجهت ولينجتون في سبيل قيامه بمنح التحرر الكاثوليكي هي عقبة معارضة الملك جورج الرابع المتأصلة لهذا التحرر. ذلك أن القضية الكاثوليكية كانت مختلفةً كليًا عن نظيراتها الأخرى. فقد سبق وأن أقال الملك جورج الثالث الحكومة مرتين بسبب ضغطها عليه بشأن هذه القضية وإصرارها على إيجاد حل لها، إضافةً إلى أن الوزراء لم يبقوه آنذاك على اطلاعٍ كامل بمخططاتهم. ولمّا كان ولينجتون يدرك هذا الخطأ جيدًا؛ فقد كان عاقدًا العزم بالتالي على تجنب الوقوع فيه، وكان يعتقد أن أفضل طريقة للتغلب على معارضة الملك عميقة الجذور للتحرر الكاثوليكي هي تعويده على الفكرة تدريجيًا، وقيادته نحو مبتغاه رويدًا رويدا وخطوةً بخطوة، بدلًا من تحديه بمطلبٍ صريح مفاده التخلي عن رأيه في مقابل رأي وزرائه. ورغم أن رئيس الوزراء البريطاني كان يعتقد أن هذا النهج التصالحي قد يطول تنفيذه بالشكل الذي قد يسمح بحدوث عدة مواجهات ضارية مع الملك بشأن تلك المسألة، بل وأنه ربما لن يفعل الكثير لتقليل استياء الملك الجوهري، إلا أنه كان يرى مع ذلك أنه من الضروري – في هذه الحالة – إبقاء الملك راضيًا ومسرورًا بشكلٍ معقول؛ وهو ما نجح في القيام به بالفعل حتى عام ١٨٢٩[١٠].

([9]) Memorandum by Wellington, 1 August 1828, WND, Vol. 4, pp. 565–570.
([10]) Richard W. Davis, 'The Tories, the Whigs and Catholic Emancipation, 1827–29' (1982), p. 98; G.I.T. Machin, 'The Catholic Question and the Monarchy, 1827–1829' (1997), pp. 213–20.

وعلى عكس المتوقع، لم يعترض أيٌ ممن استشارهم ولينجتون على منح التحرر الكاثوليكي؛ ذلك أن فوز دانيال أوكونيل Daniel O'Connell – زعيم حركة التحرر الكاثوليكي بأيرلندا – في انتخابات مجلس العموم البريطاني قد جعل من تأييد هذا المنح أمرًا حتميًا؛ إذ إن أي محاولة للحفاظ على الوضع الراهن آنذاك كانت عواقبها المحتملة ستكون وخيمة. بيد أن ما صاحب فوز أوكونيل في الانتخابات من اضطراباتٍ وتوتراتٍ في أيرلندا قد دفع رئيس الوزراء البريطاني إلى عدم اتخاذ أي خطواتٍ اضافية نحو منح التحرر؛ حتى لا يبدو هذا المنح نتيجةً لذلك التهديد والعنف. ولكن بمرور الوقت، بدأت حدة هذه الاضطرابات الأيرلندية تهدأ بشكلٍ تدريجي، إلا أن المقاومة ضد منح التحرر في إنجلترا بدأت على الجانب الآخر في الظهور والتزايد آنذاك؛ وهي المقاومة التي نظر إليها ولينجتون بازدراءٍ كبير؛ نظرًا لأنها كانت تحفز اندلاع التوترات في أيرلندا مجددًا، وتعيق بالتالي تنفيذ مخططاته، علاوةً على أنها كانت تزيد بالطبع من مقاومة الملك لمنح التحرر(١١).

وعندئذٍ، بادر ولينجتون من فوره بقطع الطريق على هذه المعارضة؛ إذ ألمح للملك بأن الوقت قد حان آنذاك للسماح لمجلس الوزراء البريطاني بالنظر في حالة أيرلندا ومناقشة قضية التحرر الكاثوليكي. وقد كانت هذه هي اللحظة الحاسمة التي انتظرها رئيس الوزراء البريطاني طويلًا؛ إذ إنه لم يكن لديه شك في النصيحة التي سيقدمها مجلس الوزراء بشأن تلك القضية. وهنا، وقع الملك في الشَرَك، ولم يدرِ بماذا يجيب، ثم سرعان ما طلب إجراء مقابلة منفصلة مع كل الوزراء الذين عارضوا التحرر حتى تلك اللحظة. فاجتمع هؤلاء بالإضافة إلى كلٍ من ولينجتون وبيل وليندهارست وباثورست وجولبرن مع الملك في الخامس عشر من يناير لعام ١٨٢٩ بقصر وندسور، ثم لم يلبث الأخير أن

(11) Wellington to Westmorland, 16 October 1828, WND, vol. 5, p. 142; Francis Leveson Gower to Wellington, 29 December 1828, WND, vol. 5, pp. 376, 377; JMrsA, 29 July 1828, vol. 2, pp. 197–200; MacDonagh, Hereditary Bondsman, pp. 255, 258.

استسلم – تحت وطأة الضغط الشديد من قِبل ولينجتون وزملائه –، ووافق في النهاية – على مضض – على السماح لمجلس الوزراء بمناقشة تلك القضية، غير أنه احتفظ مجددًا بحقه في رفض مشورتهم عند تقديمها، حتى ولو تم الاتفاق بالإجماع على المسار الذي يجب اتباعه(١٢).

وقد بدأ مجلس الوزراء البريطاني مداولاته بشأن قضية التحرر الكاثوليكي في السابع عشر من يناير، وسرعان ما توصل أعضاؤه إلى الاتفاق العام بشأن بعض النقاط الرئيسة؛ ألا وهي: ضرورة إتاحة شغل كافة الوزارات تقريبًا للكاثوليك (فيما عدا منصب رئاسة الوزراء)، وضرورة منحهم الحق في الترشح للبرلمان بمجلسيه، وفي الوقت ذاته ضرورة تقديم مشروع قانون يقضي بحل الرابطة الكاثوليكية الأيرلندية وحظر اجتماعاتها، وضرورة حماية الألقاب الكنسية الأنجليكانية. بيد أن العديد من عناصر خطة ولينجتون الخاصة بتلك القضية قد أثارت اعتراضات زملائه، والتي استسلم أمام الكثير منها. فعلى سبيل المثال، تخلي رئيس الوزراء البريطاني عن فكرته الخاصة باشتراط حصول كافة رجال الدين الكاثوليك على ترخيص لمزاولة مهامهم الكنسية، وبدفع رواتبهم من قِبل التاج البريطاني – حتى تضمن الدولة ولاءهم –، أمام معارضة روبرت بيل القوية، الذي كان مدعومًا من قِبل معظم الوزراء. وقد كان هذا مثالًا جليًا من أمثلة متعددة دحضت اتهام ولينجتون بمعاملته لزملائه كالمرؤوسين ومطالبتهم بالطاعة بدلًا من التعاون. وعلى أي حال، فقد تم الانتهاء من صياغة كافة المقترحات وعرضها على الملك في التاسع والعشرين من يناير، والذي وافق عليها في النهاية على مضض، بل وعبر عن رضاه التام عنها حفظًا لماء وجهه(١٣).

(12) Note by Peel on his Memorandum of 12 January, Peel, Memoirs, vol. 1, pp. 297, 298; Peel to Francis Leveson Gower, 'most Private', 17 January 1829, in Parker, Sir Robert Peel, vol. 2, pp. 82–84; Ellenborough, Political Diary, 15 January 1829, vol. 1, p. 295.

(13) Ellenborough, Political Diary, 23 January 1829, vol. 1, p. 317.

- **السياسة الخارجية لحكومة دوق ولينجتون:**

على الرغم من أن القضايا الداخلية قد هيمنت على السياسة البريطانية فيما بين عامي ١٨٢٨ و١٨٣٠، إلا أن الشؤون الخارجية قد لعبت – مع ذلك – دورًا مهمًا في تشكيل اتجاهات ومواقف الحكومة البريطانية، خاصةً بعد تجاوزها محنة التحرر الكاثوليكي. ومن يمن الطالع أن دوق ولينجتون كان رائدًا في هذا المجال؛ بحيث لم يشغل أي رئيس وزراء بريطاني قبله أو بعده هذا المنصب بمثل ما كان لديه من أوراق اعتماد، باستثناء ونستون تشرشل فقط. فقد كان الدوق البريطاني شخصية رئيسة في أوروبا مدة خمسة عشر عامًا، وكان يتعامل بشكلٍ شخصي وعلى قدم المساواة مع الملوك الأوروبيين ورجال الدولة البارزين في ذلك الوقت، كما أكسبته انتصاراته العسكرية الشهيرة مهابةً جليلة ومنزلةً رفيعة وسمعةً طيبة. وبينما كان لولينجتون هذا الثقل السياسي الكبير على الصعيد الخارجي، كان لوزيري خارجية حكومته – إيرل دودلي (١٨٢٧–١٨٢٨) وإيرل أبردين (١٨٢٨–١٨٣٠) – ثقل ضئيل بالمقارنة معه. زد على ذلك أن الأول كان معجبًا للغاية بالدوق البريطاني وسعيدًا بالخضوع لآرائه وتوجهاته، رغم اختلافها مع قناعاته الليبرالية، بينما كان الثاني يتفق مع الدوق في الرؤية والمنهجية، رغم أن شخصيته كانت أكثر رسوخًا واستقلالية. وهكذا، فقد كانت الاختلافات بين رئيس الوزراء ووزيري خارجيته – إن وجدت – تكمن حقًا – في الأساليب والطرق وليس في الأهداف والمرامي[١٤].

أولًا: المسألة الشرقية:

وعلى أي حال، فقد كانت الشؤون الخارجية مُهملة متروكة منذ وفاة جورج كاننج؛ وذلك بعدما فشلت حكومة فيكونت جودريتش (١٨٢٧–١٨٢٨) في التصدي لمسائلها وقضاياها المهمة الحساسة، تاركةً هيبة ونفوذ بريطانيا ينجرفان نحو الهاوية. ولكن بتولي

([14]) Peter Jupp, 'The Foreign Policy of Wellington's Government', (1999), pp. 163, 166, 178, 179.

دوق ولينجتون رئاسة الوزراء، لم يلبث أن قرر إنقاذ تلك الهيبة وذاك النفوذ البريطانيين مجددًا وبكل قوة. وقد كانت أولى القضايا الملحة التي واجهت رئيس الوزراء البريطاني الجديد آنذاك هي المسألة الشرقية. إذ لاحت في الأفق غيوم أزمةٍ خانقة في الشرق الأدنى كان مردها إلى تدمير الأسطولين العثماني والمصري في معركة نافارين البحرية لعام ١٨٢٧ تحت إشراف حكومة جودريتش السابقة، الأمر الذي كان ينذز بتجدد الحرب بين روسيا والدولة العثمانية في أي لحظة. وقد عقد ولينجتون العزم على التصدي لهذا الخطر الوشيك قبل فوات الأوان، فانعقدت الآمال على شخصه، وبشر تقلده رئاسة الوزراء بالتوصل إلى حلٍ سلميٍ لتلك الأزمة[١٥].

ففي محادثته مع هاريت أربوثنوت Harriet Arbuthnot – الصديقة المقربة لدوق ولينجتون – صرح السفير النمساوي الأمير بول إسترهازي Paul Esterházy بأن تعيين الدوق رئيسًا لوزراء بريطانيا قد منح الفرصة الأفضل – بل وربما الأوحد – للحفاظ على السلام في أوروبا، مشيرًا إلى أن تغيير الحكومة البريطانية بهذه الإدارة الجديدة لمن شأنه أن يمنح العثمانيين شعورًا بالثقة والاطمئنان نحو بريطانيا، ويجعلهم أكثر قابليةً واستعدادًا للاستماع إلى مجالس ونصائح البريطانيين؛ مما قد يسفر في النهاية عن تجدد المفاوضات[١٦]. هذا وقد أعرب المستشار النمساوي مترنيخ للدوق كذلك عن رغبته في أن يكون قادرًا على أخذ زمام المبادرة في حل تلك الأزمة – وإن كان ذلك بطريقته المعتادة المتملقة المداهنة – قائلًا: "إن الأمر متروك لك في حل تلك الأزمة، بل ولك مطلق الحرية كذلك في إشراكنا في هذه المهمة – عبر توجيهنا الوجهة الصحيحة – من عدمه"[١٧].

([15]) Goldsmith, Thomas, The Duke of Wellington and British Foreign Policy 1814-1830, (Doctoral thesis, University of East Anglia, 2016), p. 164.
([16]) Journal of Mrs Arbuthnot, 19 February 1828, vol. 2, p. 163.
([17]) Metternich to Wellington, 10 February 1828, WND, vol. 4, pp. 259, 260.

وإذا كان ساسة النمسا قد رحبوا أشد الترحيب بتقلد ولينجتون رئاسة الوزراء، فإن نظرائهم الروس كانوا غير مرحبين بذلك البتة؛ إذ لم يكونوا راغبين في رؤية الدوق يكسب نفوذًا وتأثيرًا جديدًا على شؤون الشرق الأدنى، وبدا أن الفرنسيين على أتم استعدادٍ لدعمهم. والشاهد على ذلك أن الأمير ليفين – السفير الروسي في لندن – قد أدلى بتصريحٍ للدوق – في إحدى اجتماعاتهما الخاصة المنعقدة في أواخر شهر يناير – طالب فيه بحق روسيا في تسوية شؤونها مع الدولة العثمانية دون تدخلٍ من أي دولةٍ أخرى؛ مُرجعًا ذلك إلى حسن نيات الأولى ونبل مقاصدها والتزامها طريق الصواب مع حلفائها في هذه القضية، ومقترحًا في النهاية أن تقوم روسيا باحتلال إمارات الدانوب، بينما تقوم أساطيل الحلفاء بقصف المواقع العثمانية في اليونان، والاستمرار في حصارها للدردنيل، بل والتقدم حتى نحو القسطنطينية. وعقب ذلك بيومين، أوصت الحكومة الفرنسية نظيرتها البريطانية بأخذ تلك المقترحات الروسية بعين الاعتبار[١٨].

وهكذا، فقد كان هناك حالة من التوتر الشديد بين بريطانيا من جهة وكلٍ من روسيا وفرنسا من جهةٍ أخرى، وبدا أن تلك الحالة كالعقدة الغوردية التي من الصعب حلها. ورغم أنه كان من الممكن تحقيق ذلك عبر إلغاء معاهدة لندن، إلا أن هذا الأمر كان ينطوي على مخاطرٍ عدة. ففي حين كان إلغاء هذه المعاهدة من شأنه أن يمنح بريطانيا درجةً أكبر من الحرية الدبلوماسية، إلا أنه كان سيتسبب مع ذلك في مشاكلٍ سياسيةٍ حادة لدوق ولينجتون في الداخل والخارج. إذ كان ذلك من شأنه أن يثير عاصفةً من الاعتراضات من قبل الوزراء الكاننجيين (نسبةً إلى جورج كاننج) في الحكومة. وحتى لو تم التصدي لتلك الاعتراضات، فإن القيود المالية المفروضة على الحكومة آنذاك كانت ستجعل استفادة بريطانيا من حريتها الدبوماسية تلك أمرًا عسيرًا. كما كان الانسحاب من المعاهدة كذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحالف روسيا مع فرنسا؛ وبالتالي استبعاد بريطانيا تمامًا من المشهد. وهكذا، فقد كان الموقف لا يحتمل الأخطاء، وكان على ولينجتون بالتالي أن يتعامل بكل

([18]) Ellenborough Diary, 26, 28 and 31 January 1828, vol. 1, pp. 8, 12, 15, 16.

حذرٍ وذكاء؛ وذلك عبر معارضة التقدم الروسي في الدولة العثمانية، مع الإبقاء في الوقت ذاته على فرنسا متراصةً ومتوافقةً مع السياسة البريطانية(١٩).

وقد كان السبيل لمعارضة تقدم روسيا على الدولة العثمانية، هو أن يتبنى ولينجتون موقف الحياد إزاء المسالة الشرقية. فعقب معركة نفارين، إستنكر رئيس الوزراء البريطانى عمل القائد البريطانى كودرينجنون لأنه كان مكلفًا فقط بوضع الحصار على السطول العثمانى من غير الاشتباك معه فى معركة يكون من آثارها إضعاف تركيا، وخدمة المصالح الروسيى، وإثارة موضوع تقسيم الممتلكات العثمانية، فجاء فى خطاب العرش الجديد بالبرلمان البريطانى، صاغ هذا الخطاب رئيس الوزراء البريطانى ولينجتون:" إنه بالرغم من البسالة التى أظهرتها الأساطيل المتحدة، يأسف "ملك بريطانيا" عظيم الأسف لوقوع هذا الاصطدام مع بحرية حليف قديم وهو السلطان العثمانى، ولكن جلالته لا يزال كبير الرجاء فى أن لا يتبع هذا الحادث المشئوم قتال آخر، وأن لا يعطل الوصول إلى تسوية ودية بين الباب العالى وبين اليونانيين(٢٠).

وقد أفاد ولينجتون من هذا النصر البحرى فى نفارين بأن أفلح فى الوصول إلى اتفاق مع محمد على، على أبرم بالإسكندرية فى السادس من أغسطس لعام ١٨٢٨، وانسحب بمقتضاه الجيش المصرى من المورة، ولكن قبل أن يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، كانت فرنسا قد أرسلت إلى المورة الجنرال مازون على رأس جيش كبير، فبلغ مازون المورة فى بداية سبتمبر، ولم تلبث أن أخذت القوات المصريى العثمانية المورة، وهكذا كانت نفارين الخطوة الأولى فى استقلال اليونان، وأما الخطوة الثانية فقد جاءت نتيجة لقيام الحرب بين روسيا وتركيا. وذلك أن السلطان محمود الثانى الذى انتهز فرصة قيام الحرب بين روسيا وإيران سنه ١٨٢٦، كان قد رفض شروط معاهدة لندن، لغضبه من اتحاد الدول وتدخلها المشترك بينه وبين رعاياه اليونانيين، ولانه وجد مشجعًا له على المضى فى ذلك،

(19) Goldsmith, Thomas, op. cit., p. 170.

(٢٠) محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، المجلد الثانى، ص ٣٨٦

فيما كان يلمسه فى معارضة مترنيخ لسياسة الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وروسيا، ثم لم تلبث نكبة نفارين ان أثارت ثائرته، فأبطل معاهدة أكرمان، وأعلن الجهاد الدينى ضد الدول المتحالفة، خضوصًا روسيا التى عزا إلى دسائسها وقوع هذه الكارثة الكبرى[٢١].

ولكن القيصر نيقولا الأول منذ أن أنهى الحرب مع إيران فى معاهدة توركمانجى فى الثانى والعشرين من فبراير لعام ١٨٢٨، كان على استعداد لخوض غمار الحرب ضد تركيا، وفى بداية الحرب لم يكن التوفيق حليف الروس، ثم تحسنت الأحوال فى صالحهم فى العام التالى، فدخل قائدهم دبيتش أدرنه (أدريانول) فى العشرين من أغسطس سنة ١٨٢٩، وحصل ما كانت تحشاه بريطانيا وفرنسا عندما صارت الدولة العثمانية معرضة بسبب هذه الهزيمة للإنهيار، ولو أن دبيتش نفسه كان فى حالة من الضعف سوف ترغمه على التقهقر دون شك إذا صمد الأتراك فى دفاعهم وأبدوا شيئًا من المقاومة الصادقة، على أن ممثل بروسيا فى القسطنطينية فون موفلنج لم يلبث أن تدخل بين الفريقين فعقدت تركيا مع روسيا معاهدة أدريانوبل فى الرابع عشر من سبتمبر سنة ١٨٢٩، وكانت هذه من أقسى المعاهدات التى أُرغمت تركيا على قبولها[٢٢].

ففى معاهدة أدرنه صارت الأفلاق والبغدان (الولايات الدانوبية) إمارتين مستقلتين استقلالًا فعليًا وإن بقيتا تحت السيادة العثمانية، فلكل منهما الحق فى إختيار أمير يحكم الإمارة مدة حياته، وتدفع الولايتان الجزية لتركيا عند وفاة الأمير الحاكم واختيار الأمير الجديد، ثم تعهدت روسيا بضمان رفاهية أهل هاتين الولايتين، وفيما يتعلق باليونانيين، كلفت المادة العاشرة من المعاهدة تحرير بلادهم، من حيث أعلن الباب العالى موافقته الكاملة على معاهدة لندن المبرمة فى السادس من يوليو سنة ١٨٢٧ "بين بريطانيا وفرنسا وروسيا" بشأن إعطاء اليونان إستقلالًا ذاتيًا للسيادة العثمانية، كما قبلت تركيا "بوروتوكولًا

---

(٢١) نفسه

(٢٢) هوكر طاهر توفيق، الكرد والمسألة الأرمنية ١٨٧٧-١٩٢٠، دار اراس للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٤، ص ٥٤.

لاحقًا" بين هذه الدول الثلاث وذلك فى الثانى والعشرين من مارس لعام ١٨٢٩ لتخطيط حدود اليونان. وهكذا خسر الأتراك اليونان، ثم إنهم فقدوا إالى جانب ذلك، وبمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة نفسها دلتا "مصبات" نهر الطونة "أو الدانوب" التى أُعطيت لروسيا. واطمأن اليونانيون بعد جلاء الجيوش المصرية العثمانية من بلادهم، ثم صاروا لايخشون جانب العثمانيين بعد أن أُوذيت سمعتهم أذى بليغًا بسبب معاهدة أدريانوبل، فاستعصى عليهم قبول الحل الذى تضمنته هذه المعاهدة الأخيرة لقضية بلادهم، ورفضوا الإستقلال الذاتى تحت السيادة العثمانية، فلم يلبث أن دارت المباحثات فى لندن حول المسألة اليونانية، بين وزير الخارجية البريطانية لورد أبردين والسفير الفرنسى مونتمرنسى لافال والسفير الروسى البرنس ليفين، فقعدوا مؤتمرًا لهذه الغاية تعددت جلساته، وكان رأى بريطانيا فى النهاية الذهاب فى حل هذه المسألة إلى أبعد ما تتضمنه شروط معاهدة لندن، ودفع بريطانيا لإعتناق هذا الرأى اعتبارها أن تركيا لم تعد قادرة على أية مقاومة، وأن وجود " دولة تابعة" بالصورة التى تريدها هذه المعاهدة إنما يفسح المجال – بسبب عجز الأتراك– لتدخل روسيا، على نحو ما فعلت هذه فى الأفلاق والبغدان[٢٣].

وأسفرت المباحثات عن عقد بروتوكول بين الدول الثلاث بريطانيا وروسيا وفرنسا فى لندن فى الثالث من فبراير لعام ١٨٣٠ بشأن استقلال اليونان، فنصت المادة الأولى على أن تصبح اليونان دولة مستقلة، وأن تتمتع بكل الحقوق السياسية والإدارية والتجارية المرتبطة بالإستقلال التام، ثم رسمت المادة الثانية حدود الدولة اليونانية الجديدة، وأدخلت نطاقها عددًا من الجزر فى بحر إيجة، ونصت المادة الثالثة على أن حكومة اليونان ملكية وراثية. وفى الحادى عشر من فبراير من السنة نفسها عُرض العرش الجديد على الأمير ليوبولد من أسرة ساكس كوبرج فقبله، ولكنه عاد فرفضه بعد أسابيع قليلة، وأشيع أن كابوديستريا الذى كان يشغل منصب رئيس الحكومة اليونانية منذ سنة ١٨٢٧ هو الذى جعل الأمير يرفض العرش، فاستطاع خصوم كابوديستريا "اليونانيين" اغتياله فى التاسع

(٢٣) أحمد راسم النفيس، مصر وآل سعود، مصر، ٢٠١٦، ص ٧٣.

من اكتوبر لعام ١٨٣١ فى نوبليا (على ساحل المورة الشرقى)، عندئذ قامت الحرب الأهلية[٢٤].

وفى فبراير لعام ١٨٣٢ عرضت الدول الثلاث العرش على البرنس أوتو ثانى أبناء ملك بفاريا فقبله، ثم وقعت الدول الثلاث مع بفاريا معاهدة فى لندن فى السابع والعشريت من مايو لعام ١٨٣٢ لتنظيم الوراثة فى بفاريا، ثم لرسم حدود اليونان بشكل أضاف إليها مساحة جديدة، فأعطيت الجزر التى ذكرها بروتوكول لندن فى الثالث من فبراير لعام ١٨٣٠، ثم وسعت حدودها حتى صارت تمتد من خليج فولا شرقًا إلى خليج أرتا غربًا، ووافقت تركيا على هذه الحدود الجديدة فى اتفاق القسطنطينية فى الحادى والعشرين من يوليو ١٨٣٢. وفى الثامن والعشرين من يناير ١٨٣٣ نزل فى نوبليا "أوتو" أول ملك لليونان الحديثة، يحاول إنشاء الحكومة الموطدة بها وإعادة الهدوء والسلام إليها. ويعاونه فى مهمته الشاقة نخبة من الموظفين البفاريين، والجنود " المرتزقة" من البفاريين كذلك[٢٥].

ثانيًا: البرتغال:

أما فيما يتعلق بسياسة دوق ولينجتون تجاه البرتغال، فقد كانت هذه البلد تعاني الأمرّين منذ وفاة ملكها يوحنا السادس في مارس من عام ١٨٢٦، إذ انتقل التاج البرتغالي على إثر ذلك إلى ابنه دون بيدرو – ملك البرازيل – تحت اسم بيدرو الرابع. بيد أن الأخير كان يحمل في جعبته المفاجآت؛ إذ إنه كان يرغب في توحيد مملكتي البرتغال والبرازيل معًا، إلا أن ذلك لم يكن ليرضي البرتغاليين والبرازليين على حد سواء الذين رفضوا النظام الملكي الموحد رفضًا تامًا. وإزاء ذلك، قرر بيدرو التنازل في أواخر إبريل عن عرش البرتغال إلى ابنته الكبرى ماريا دا جلوريا Maria da Glória – وهي طفلة ذات ثمانية أعوام – تنازلًا مشروطًا بالزواج من أخيه الأصغر دون ميجويل بعد بلوغها سن

(٢٤) محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ٣٨٨; انظر أيضًا: محمد خليفة، الإسلام والمسلمون فى بلاد البلقان، مركز دراسات العالم الإسلامي، السعودية، ١٩٩٤، ص ٣٠٣.
(٢٥) نفسه

الرشد، تاركًا حكم البلاد خلال سن قصور الملكة الصغيرة إلى مجلس الوصاية على العرش – الذي سبق وأن عينه الملك يوحنا السادس قبل وفاته، والذي لم يكن يضم ميجويل ولا أمه الملكة كارلوتا –، وجاعلًا من اخته إيزابيلا وصيةً على العرش. ولكن بيدرو لم يكتف بذلك فقط؛ ففي الوقت ذاته تقريبًا، وبالتحديد في التاسع والعشرين من إبريل، أقدم الدون البرتغالي – الذي كان ما يزال في البرازيل – على اتخاذ قرار أصاب ملوك أوروبا الشرعيين بالذعر والفزع؛ ألا وهو قيامه بمنح البرتغال دستورًا برلمانيًا جديدًا كليًا؛ وذلك بغرض إرضاء الليبراليين البرتغاليين، وقطع الطريق على أخيه ميجويل حتى لا يطبق نظامًا ديكتاتوريًا مستبدًا[٢٦].

ولكن هذا القرار لم يكن ليمر مرور الكرام على الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي البرتغاليين، الذين اعتبروه تحديًا لكيانهم ونفوذهم ككل في البرتغال؛ فتعاونوا مع الكنيسة البرتغالية ضده، وسرعان ما أحبطوه بإعلانهم دون ميجويل ملكًا مطلقًا على العرش البرتغالي في فبراير من عام ١٨٢٨. وقد كان ذلك من دواعي سروره للغاية، فقام من فوره بحل البرلمان في الرابع عشر من مارس دون أن يعترض أحد على حله، وبدأ البساط ينسحب من تحت حزب الأحرار شيئًا فشيئا عندما لاح في الأفق أن الدعامة التي كان يستند عليها، ألا وهي القوات البريطانية المتواجدة في البرتغال، كانت في سبيلها إلى الرحيل[٢٧].

إذ أصر ولينجتون أنذاك على سحب القوات البريطانية من البرتغال، مع السماح لعددٍ من السفن الحربية ترافقها ثلاثمائة من مشاة البحرية بالاستمرار في البقاء بغية الاحتفاظ

([26]) Stapleton, Augustus, (ed), George Canning, pp.515; see also: Ward, Adolphus W., Prothero, G. W. and Leathes, Stanley (eds), op. cit., vol.10, p.320; Seton-Watson, Robert W., op. cit., p.91; Collins, Bruce, The Limits of British Power: Intervention in Portugal, 1820–30, (The International History Review, 35:4, 2013), p.750.

([27]) Tucker, Spencer C., A Global Chronology of Conflict: From the Ancient World to the Modern Middle East, (ABC-CLIO, 2009), p. 1153.

بأحد الحصون المهمة لنهر التاجة؛ ألا وهو حصن سانت جوليان. ومن الجدير بالذكر أن عددًا من الوزراء الليبراليين وفي مقدمتهم ويليام هوسكيسون William Huskisson قد تحاجّ بضرورة بقاء القوات البريطانية في البرتغال من أجل حماية الدستوريين البرتغاليين والممتلكات البريطانية. بيد أن حجة الوزراء المؤيدين لقرار الانسحاب كانت أقوى، والتي كان مفادها أن القوات البريطانية لم تذهب في الأصل إلى البرتغال إلا بغية الوفاء بالتزامات المعاهدة البريطانية البرتغالية، وأنها ليس لها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للبرتغال، هذا علاوةً على أن هذا الإجراء كان من شأنه أن يوجد الذريعة لاستمرار الاحتلال الفرنسي لقلاع الحدود الإسبانية[٢٨].

وفي سبيل تأكيد حكمه المطلق، دعا دون ميجويل مجلس الطبقات القديم (الكورتيز) للانعقاد في الثالث والعشرين من يونيو، وأعلن فيه نفسه ملكًا مطلقًا على البرتغال. وبحلول السابع من يوليو، حلف ميجويل الأول اليمين القانونية أمام الكورتيز بوصفه ملكًا للبلاد، وقوبل هذا الإجراء بحماس عظيم في لشبونة وفي كل أنحاء البلاد. ولم تنفرد بالمعارضة غير أوبرتو التي كان قد اجتمع فيها زعماء الدستور الأحرار مثل بالميللا وسالدانها، وشكلوا مجلسًا ثوريًا جونتا لتدبير المقاومة المسلحة ضد النظام الجديد، وانضم إليهم المتطوعون من كوامبرا، وكذلك من أماكن أخرى الجنود الذين كانوا قد أعلنوا ولاءهم لابنة دون بيدرو – دونا ماريا داجلوريا. ولكن المجلس الثورى "جونتا" لم يكن يجرؤ على مجابهة القوات المجويلية، ففر بالميللا وسالدانها ورفقاؤهما إلى لندن منذ الثالث من يوليو فى حين تقهقر جيشهم وعدده حوالى خمسة أو ستة آلاف – من غير نظام – إلى جاليكيا، وأبحرت فلولهم (حوالى ألفان وخمسمائة) إلى بليموث ببريطانيا حيث اعتقلتهم الحكومة

([28]) Huskisson to Clinton, 19 March 1828, CP, box G51, qouted in: Collins, Bruce, The Limits of British Power: Intervention in Portugal, 1820–30 (The International History Review, 35:4), p. 757; R.G.E. Abbot, 3rd Baron Colchester (ed), A Political Diary 1828–1830 by Lord Ellenborough. 2 vols. (London, 1881), i. 62–3.

البريطانية، واعتقد الأحرار أن وجود دونا ماريا داجلوريا فى لندن باسم الملكة ماريا الثانية، لا يلبث أن يحمل الحكومة البريطانية على التدخل، فى صالح المبادئ الحرة، ولكن وزارة ولينجتون التى استقبلت الملكة ماريا بكل مظاهر الاحترام، أبقت جنود الملكة فى المعتقل، ورفضت التدخل فيما أسمته بالنزعات العائلية حول العرش، وفى الشئون الداخلية لأمة حرة(٢٩).

وزاد مركز المجويليين قوة عندما أسفرت سياسة عدم التدخل البريطانية عن اعتراف ولينجتون بالحكومة الفعلية القائمة في البرتغال، وتبع ذلك الاعتراف بهذه الحكومة أيضًا من جانب النمسا وفرنسا، ورُفضت دعاوى بالميللا ورفاقه في لندن أنهم يمثلون بلادهم، في حين صار إبلاغ دون بيدرو في البرازيل أن تنازله عن عرش البرتغال قد اعتُبر نهائيًا، ومن شأنه أن يمنعه من التدخل في شئون هذه البلاد، وأما إذا شاء أن يؤيّد ادعاءات ابنته دونا ماريا داجلوريا على عرش البرتغال تأييدًا عمليًا نشيطًا فليس من سبيل إلى ذلك إلا إعلان الحرب من جانب البرازيل، ومع أن البريطانيين قد بذلوا جهودًا كبيرة لتسوية الخلاف بين الشقيقين: دون بيدرو ودون مجويل على أساس زواج العم من ابنة أخيه، ودون قبول الدستور "الميثاق"، فقد ذهبت هذه الجهود سدًى. ثم لم يلبث أن انتهى دور النزاع الأول على عرش البرتغال بين دون مجويل، والملكة ماريا الثانية ماريا داجلوريا عندما عادت هذه الأخيرة إلى البرازيل في التاسع والعشرين من أغسطس لعام ١٨٢٩(٣٠).

أما الدور الثاني من هذا النزاع فكان قد بدأ فعلًا في جزر آزورا ومن بينها جزيرة ترسيرا، حيث قام أهل هذه الجزر في منتصف عام ١٨٢٨، يعلنون تأييدهم لقضية دون مجويل، على غرار ما فعل أهل الوطن الأم البرتغال، ولم يشذ عن ذلك غير حامية صغيرة

---

(29) محمد فؤاد شكري، الصراع بين البرجوازية والاقطاع ١٧٨٩-١٨٤٨، مج٣، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤، ص ٩٩.

(30) نفسه، ج٣، ، ص ١٠٠.

في أنجرا بقيت تؤيّد قضية الأحرار وحدها من مايو إلى أغسطس، ويحيط بها أعداؤها، حتى حدث في الثامن من سبتمبر لعام ١٨٢٨، أن نزلت بالجزيرة قوات من المهاجرين، حملتهم إليها فرقاطة برازيلية، فلم يلبث أن تشكَّل مجلس ثوري مؤقت جونتا، اعترف بملكية ماريا الثانية، فرفرف علمها على جزيرة ترسيرا التي غدت من الآن فصاعدًا مركز المقاومة المسلحة ضد المجوليين، وأهملت حكومة لشبونة إخضاع الجزيرة قبل أن تأتيها النجدات والمؤن، سواء من البرتغال أو من البرازيل(٣١).

وعلى الرغم من الحصار الذي ضربه البريطانيون على جزر آزورا لمنع وصول الإمدادات من رجال وعتاد إليها؛ وعلى ذلك فقد فشلت حملة برتغالية في إخضاع ترسيرا، واضطر الأسطول البرتغالي إلى الانسحاب من مياهها في الحادي عشر من أغسطس لعام ١٨٢٩، فكان لهذه الهزيمة في القضاء على مركز مقاومة الأحرار والدستوريين الوحيد وانتزاعه من أيديهم، أبلغ الأثر في تطور الحوادث التالية، فقد انتقل بالميللا من لندن إلى ترسيرا في الثلاثين من مارس لعام ١٨٢٩ ليؤسس بها وصاية باسم الملكة ماريا الثانية، وصادفت هذه الحكومة الحديثة صعوبات كثيرة؛ منها؛ أن الإمبراطور بدرو، مع اعترافه بحكومة ابنته في ترسيرا منعته مشاغله العديدة في البرازيل من إسداء أية معاونة فَعَّالة بها، ولو أنه في الوقت نفسه كان يتفاوض — بفضل وساطة البريطانيين كما رأينا — لتسوية الخلاف مع أخيه دون مجويل على أساس زواج الأخير من ابنته. أضف إلى هذا أن الدول التي لم تشأ اتخاذ موقف نهائي من النزاع العائلي حول العرش كانت ميولها واضحة نحو الاعتراف بحكومة دون ميجويل الواقعية(٣٢).

---

(31) Kueppers, Ulrich and Beier, Christoph, Volcanoes of the Azores : revealing the geological secrets of the Central Northern Atlantic Islands, (Berlin, Springer, 2018), p. 8.

(32) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، مج٣، ص ١٠١.

- معارضة دوق ولينجتون لمشروع قانون الإصلاح البرلماني في الفترة (١٨٣٠-١٨٣٢) وتراجع شعبيته:

ولم يكن ولينجتون رئيس وزراء محنكًا، فهو كرئيس للوزراء لم يحافظ على الأمة في ساعة الخطر أو يقودها إلى النصر رغم كل الصعاب التى واجهته. كما أنه لم يستطيع أن يرسخ قواعد سياسية ثابتة تضمن له السيطرة على السياسة مدة طويلة. كما أنه أغفل الجانب الاجتماعى، إذ أنه لم يعمل على إقامة روابط قوية مع الجماهير، فلم يهتم بتحقيق آمالهم ورغباتهم أو التعبير عنهم. كما أنه عانى، مثل اللورد ليفربول من التحول الحاد ضده من قِبل الصحافة البريطانية، وجزء من الجمهور في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر. حتى أن الصحف البريطانية مثل مجلة فريمان أطلقت على ولينجتون اسم "الدوق الحديدى"، وذلك طوال شهر يونيو لعام ١٨٣٠، ليدل هذا اللقب على إرادته السياسية الحازمة. ولكن ربما لم يكن ولينجتون رئيسًا رائعًا للوزراء، لكنه كان أحد السياسيين البارزين في جيله، كما كان أيضًا مرنًا وواقعيًا في كل من أهدافه وأساليبه، وقابل للمقارنة تمامًا مع كانينج وكاسلريه وبيرسيفال أو جراي وملبورن وبيل[٣٣].

وقد سيطر الصراع الطويل حول مشروع قانون الإصلاح على الشؤون العامة في بريطانيا طوال ١٨٣١-١٨٣٢، ولم يترك أى مجال لموضوعات أخرى، فعقب سقوط حكومة ولينجتون، اجتاحت البلاد موجة عارمة من أعمال الشغب والفوضى. هذا ما استغله اليمينيون، الذين ظلوا بعيداً عن السلطة وعن خيوطها العنكبوتية سنوات طويلة، وذلك منذ سبعينيات القرن الثامن عشر، وقد ورأوا أن الإصلاح البرلمانى هو مفتاح عودتهم للحياة السياسية. وعلى النقيض، فقد تمسك ولينجتون بسياسة حزب المحافظين، إذ

(٣٣) Muir, Rory, wellington & waterllo and the fortunes of peace 1814- 1852, op. cit., p. 173.

تبنى سياسة عدم الإصلاح البرلمانى. ونتيجه لذلك، تم التوصيت داخل البرلمان وكان لصالح اليمنيون. وعليه، خسر ولينجتون الجولة الأولى أمام اليمنيون(٣٤).

وقد تأزم الموقف مع إصرار حزب المحافظين بزعامة ولينجتون على الوقوف حائلاً دون تطبيق قانون الإصلاح البرلمانى. وعليه، لم يتمكن اليمنيون من الفوز فى الجوله الثانية، إذ فشلت محاولتهم فى عرض قضية الإصلاح البرلمانى للمرة الثانية في مجلس العموم البريطاني. وعقب ذلك، أُجريت الإنتخابات والتى فاز فيها اليمينيون بأغلبية ساحقة. وبالتالى، شاء لهم ما أرادوا، وذلك بتقديم قانون إصلاح برلمانى أخر، تم إقراره في مجلس العموم، لكن مجلس اللوردات والذى يسيطر عليه حزب المحافظين أنكر هذا القانون. وعليه، اجتاحت البلاد موجة أخرى من الفوضى والتمرد. استهدفت منزل ولينجتون في أبسلي هاوس من قبل حشد من المتظاهرين وذلك فى السابع والعشرين من إبريل لعام ١٨٣١ ، كما تم مهاجمة منزلة مرة أخرى في الثانى عشر من أكتوبر، تاركين نوافذ منزله محطمة. وقد تجاهل ولينجتون تلك الحشود، وكان أقصى ما فعله هو تركيب أبواب ونوافذ حديدية وذلك في يونيو ١٨٣٢، لمنع المزيد من الضرر الذى قد يحدث من قبل الحشود الغاضبة جراء رفضه قانون الإصلاح البرلمانى والذي عارضه بشدة(٣٥).

- **انضمام دوق ولينجتون إلى حكومة روبرت بيل كوزير للخارجية في الفترة (١٨٣٤-١٨٣٥):**

وفي أوائل عام ١٨٣٢، سقطت الحكومة اليمينية، والتى أثارت عقب سقوطها موجة كبيرة من أعمال الفوضى والشغب، منعت دوق ولينجتون من تشكيل حكومة المحافظين

(٣٤) Holmes,op., cit., pp.281-283.

(٣٥)Freeman's Journal and Daily Commercial Advertiser. Dublin, Ireland. 14 June 1832; Bloy, Marjorie (2011). "Biography-Arthur Wellesley, first Duke of Wellington (1769–1852)". A Web of English History. Archived from the original on 7 June 2011.

حاليًا، وذلك بسبب الغضب الشديد المسيطر على الشعب فى تلك الأثناء. وأمام تلك الأحداث وقف الملك ويليام الرابع مكتوف الأيدى، ولم يُترك له أى خيار سوى إعادة إيرل جراي إلى رئاسة الوزراء. كما أضطر مجلس اللوردات والملك إلى الموافقة على مشروع قانون الإصلاح البرلمانى، وذلك بعد تهديد الملك من قِبل اليمنيين. ولكن رئيس الوزراء السابق دوق ولينجتون لم يعترف أو يتماشى أبدًا مع تلك التغيير. وعندما اجتمع البرلمان لأول مرة بعد الانتخابات الأولى عقب تطبيق قانون الإصلاح البرلمانى، ورد أن ولينجتون قال "لم أر فى حياتى مثل تلك القبعات مثيرة الاشمئزاز"(٣٦).

وقد تم استبدال دوق ولينجتون بعد ذلك تدريجيًا كزعيم لحزب المحافظين، واحتل مكانه روبرت بيل. وعندما عاد المحافظون إلى السلطة في عام ١٨٣٤، رفض ولينجتون أن يصبح رئيسًا للوزراء لأنه كان يعتقد أن العضوية في مجلس العموم أصبحت ضرورية وأهم من رئاسة الوزراء. وقد وافق الملك على مضض على تعيين بيل الذي كان في إيطاليا فى تلك الفترة. ومن ثم، قام ولينجتون بمهام رئيس الوزراء ومعظم الوزارات الأخرى لمدة ثلاثة أسابيع في نوفمبر وديسمبر لعام ١٨٣٤، وذلك في حكومة بيل الأولى (١٨٣٤-١٨٣٥)، والتى كان فيها ولينجتون وزيرًا للخارجية(٣٧).

وعقب تولى ولينجتون وزارة الخارجية، عمل على إعادة العلاقات مع الدول الأوربية. ففي ديسمبر، أخبر الدوق السير هربرت تايلور، السكرتير الخاص للملك، أنه كان يعمل بجد لإتقان تفاصيل السياسة الخارجية لبريطانيا، والتي تغيرت تغير جذري وشامل فى السنوات الأربع الماضية. خاصة القوى الشرقية التي شعرت حكوماتها بالإهانة من مواقف بالمرستون، لذا سحبت تلك الدول سفرائها من لندن. ولكن عقب وصول ولينجتون لوزارة الخارجية مرة أخرى، تغير ذلك إلى حد كبير؛ إذ تم الترحيب بالتغيير من قبل الدول

(٣٦) Holmes, op., cit., p. 288.
(٣٧)Ibid., pp. 289- 291- 292; "No. 20130". The London Gazette. 16 August 1842. p. 2217.

الأوروبية وشعور دول مثل فيينا وبرلين وسان بطرسبرغ بالارتياح جراء وصول ولينجتون للوزارة، وعاد سفراء النمسا وبروسيا وروسيا إلى لندن في وقت مبكر من العام الجديد(٣٨).

وبحلول أواخر مارس، وبدلاً من أن ياتى الربيع، جاء خريف وزارة بيل؛ إذ استنفد النضال المستمر في البرلمان وأصبحت النتيجة حتمية وهى الهزيمة الواضحة لوزارة بيل. وقد حثه ولينجتون بأقوى العبارات على المضي قدمًا حتى النهاية المريرة، وعليه، فقد ساعد تشجيع الدوق لرئيس الوزراء روبرت بيل على تأخير تقديم بيل لإستقالته مدة أسبوع أو اسبوعين. ولكن فى النهاية قدم بيل استقالته والتى وافق عليها مجلس الوزراء نتيجة الضغوطات الشعبية ضده. وقد أبلغ الوزراء الملك والبرلمان في الثامن من إبريل، بالضبط بعد أربعة أشهر من عودة بيل من إيطاليا، وفعليًا ظلت الوزارة تحكم حتى الثامن عشر من إبريل حتى تم تشكيل حكومة ملبورن الجديدة. وقد وجد مؤرخو وكتّاب سيرة بيل من حزب المحافظين ما يدعى للفخر به؛ كما تم أعتباره قائد وطني بما لا يدع مجالاً للشك، حتى أن أفكار المحافظين تغيرت إلى حد ما،إذ أنهم توصلوا إلى أنه من خلال القيادة الصحيحة والروح التعاونية يمكنهم أن يجذبوا جمهور كبير اليهم(٣٩).

(٣٨) Wellington to Sir Herbert Taylor, 27 December 1834, Wellington, vol. 2, pp. 249–50; Memorandum by Wellington of a Conversation with Baron Zuylen van Nyevelt, 11 January 1835, ibid., vol. 2, pp. 331–2; see also Wellington to Sir Robert Adair, 30 December 1834, ibid., vol. 2, p. 253.

(٣٩) Muir, Rory, wellington & waterllo and the fortunes of peace 1814- 1852, op. cit., p. 173.

الخاتمة:

وإستكمالًا لمسيرته السياسية، فقد شكل ولينجتون الحكومة فيما بين شهرى يناير ويونيو ١٨٢٨، وقد إستطاع أن يحل مشاكل رئيسة فى بريطانيا، مثل دعمه لقضية التحرر الكاثوليكى، والتى إستطاع ولينجتون فيها أن يمنح الكاثوليك تحررًا من قيود كثيرة منعتهم من امتيازات عدة، وليس فقط منحهم تحررًا بل قام بتأمين البلاد بجهاز كبير من الشرطة لمنع أى شغب قد يحدث نتيجة لإتخاذه هذا القرار.

أما عن السياسة الخارجية لحكومتة، فقد كان ولينجتون يعمل دائما على تهدئة الئاوضاع والحفاظ على العلاقات الجيدة مع الدول الأوربية، وقد إتبع تلك السياسة فى العديد من المشكلات التى واجهته مثل مشكلة المسألة الشرقية والبرتغال وبلجيكا.

وقد تراجعت شعبية ذلك البطل القومى فقد تمت بسبب رفضة الكبير لقضية الإصلاح البرلمانى والتى تبناها اليمنيون، وقد أصر ولينجتون على عدم إقرار تلك الإصلاح والذى تم إقراره فى البداية رغم أن ولينجتون والمحافظين نتيجة للضغط والتهديد الذى اتبعه اليمنيون. وكانت أخر أدوار ولينجتون فى الحياة السياسية عند إشتراكه فى حكومة بيل كوزير للخارجية وقد إنتهى دورة السياسى فى عام ١٨٣٥.